نضال الشعب

الاثنين 2026/9/14 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (204)

التحديات والفرص والنظام السياسي الفلسطيني.. «التحدي الثاني: الانتخابات الإسرائيلية»

افتتاحية العدد

التطورات المتسارعة في المنطقة، وخاصة في ضوء التغير في موازين القوى الدولية والانتقال التدريجي من نظام الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو ما يأتي لغير مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، أفرزت أربع تحديات رئيسية أمام النظام السياسي الفلسطيني، وقد تشكل هذه التحديات فرصة لإعادة وضع القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية والإقليمية، انطلاقًا من أن الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة يمر عبر ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتنفيذ حل الدولتين المتفق عليه دولياً، على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. وسنتناول تباعاً، في افتتاحيات «نضال الشعب»، هذه التحديات، وكيف يمكن تحويلها إلى فرص أمام شعبنا للخروج من محاولات التقويض والانقضاض على منجزات الشعب الفلسطيني التي حققها بتضحيات جسيمة.

ويمكن اعتبار التحدي الثاني والرئيسي الانتخابات الإسرائيلية، التي من شأن نتائجها إعادة ترتيب وصياغة الأولويات في المنطقة، بالانتقال من نهج وبرنامج حسم الصراع مع الفلسطينيين، عبر تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية وإنهاء حل الدولتين، والذي يرتكز أساساً على فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتوسيع الاستيطان والضم التدريجي، إلى نهج يكون أقرب إلى العودة لإدارة الصراع مع الفلسطينيين، دون حسم اتجاه الحل، وليس ذلك بسبب صعوبة تقدير طبيعة الائتلاف الحاكم القادم، رغم معرفة ملامحه بدقة، وإنما بسبب الصعوبة في تجاوز الوقائع المادية التي تحاول حكومة نتنياهو الحالية فرضها على الأرض، والتي تجعل إمكانية التراجع عنها وكأنها خروج عن الإجماع القومي اليهودي.

ومع انتهاء ترشح القوائم الانتخابية المسجلة لدى لجنة الانتخابات المركزية، والتي بلغ عددها 28 قائمة انتخابية، وتعكس ألوان الطيف السياسي والفكري في المجتمع الإسرائيلي، يمكن تصنيفها في ثلاث كتل رئيسية:

كتلة الائتلاف الحاكم من قوى اليمين القومي والديني والفاشيين الجدد، والتي تشير استطلاعات الرأي العام منذ أكثر من عامين إلى أن هذا الائتلاف لن يتجاوز، بكل مكوناته، في أحسن الأحوال خمسين مقعداً، مع تراجع وتهاوي شعبية نتنياهو وحزب الليكود بصورة متسارعة مع اقتراب موعد الانتخابات، لذلك، فإن نتنياهو يسعى، وفي ظل فقدانه الأمل في العودة إلى رئاسة الحكومة، إلى الحفاظ على قوة الليكود كحزب له أغلبية المقاعد، ليساوم على مشاركته في حكومة وحدة وطنية لحماية نفسه وضمان الحصانة كعضو في الحكومة من الملاحقة القضائية، وليقطع الطريق أمام مشاركة القائمة الموحدة، التي تضم عضواً يهودياً فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال تقديم شبكة أمان للائتلاف الحكومي الجديد من المعارضة.

كما أن نتنياهو، في صراع البقاء، يحاول تغيير وجهة النقاش الدائر في المجتمع الإسرائيلي، الذي يحمله مسؤولية تدهور الأمن، وخاصة أحداث السابع من أكتوبر، وتوجيهه نحو تدهور الحياة المعيشية، إلى جانب محاولاته للانقلاب القضائي، كما يحاول، هو وحلفاؤه، تغيير وجهة النقاش من خلال تسليط الضوء على الإنجازات في الاستيطان وإرهاب المستوطنين، والضم التدريجي، والتنصل من تطبيق المرحلة الثانية من اتفاق غزة، ومواصلة التصعيد العسكري في غزة ولبنان وسوريا، والتركيز على أنه هو من يمنع قيام الدولة الفلسطينية، وأن المعارضة هي التي ستمنح الفلسطينيين الدولة المستقلة.

كتلة المعارضة: من قوى اليمين القومي والليبرالي، ويسار الوسط، وتضم تحالف نفتالي بينت (ياحد)، وحزب ليبرمان لليهود الروس (البيت اليهودي)، وغادي إيزنكوت (حزب يشار)، وحزب الديمقراطيين برئاسة يائير غولان.

ورغم التباين في المنطلقات والخلفيات الفكرية والسياسية لقوى المعارضة هذه، فإن القاسم المشترك الأعظم بينها هو إنهاء هيمنة نتنياهو وإزاحة اليمين المتطرف عن الحكم، وتشكيل حكومة يمين وسط تجمع بين الأمن والقضايا الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على هوية الدولة، والعودة عن الانقلاب القضائي ومحو آثاره، ويأتي صعود إيزنكوت السريع خلال بضعة أشهر، وتهديده لنتنياهو في استطلاعات الرأي العام، باعتباره الأنسب لرئاسة الوزراء، وكذلك تجاوزه الليكود في عديد من استطلاعات الرأي العام من حيث عدد المقاعد التي سيحصل عليها، ليزيد من أزمة الليكود ونتنياهو، وكذلك من أزمة ائتلافه الذي بدأ يضع الاشتراطات على الحكومة القادمة، وهذا الائتلاف العريض، في أحسن أحواله، تمنحه استطلاعات الرأي العام تسعةً وخمسين مقعدًا، بحيث لن يتمكن من تشكيل حتى حكومة أقلية من دون التحالف مع القائمة الموحدة برئاسة منصور عباس، الذي يعلن استعداده للمشاركة في أي ائتلاف حكومي.

الكتلة الثالثة: هي الأحزاب العربية، التي تمحورت في قائمتين، الأولى هي القائمة المشتركة، التي تضم ثلاثة أحزاب: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحركة العربية للتغيير، وحزب التجمع، والأهم من ذلك أنها استطاعت أن توقع اتفاق فائض أصوات مع القائمة الموحدة برئاسة منصور عباس، وهو ما يمكن اعتباره مبشراً بأن لا يضيع أي صوت عربي فلسطيني، ومحفزاً، من جهة أخرى، لرفع نسبة التصويت في المجتمع العربي، وإن نجاح كتلة عربية كبيرة ومؤثرة في الكنيست من شأنه أن يشكل قوة تفرض شروطها في تشكيل أي حكومة قادمة، على قاعدة السلام للفلسطينيين والمساواة في المواطنة في إسرائيل.

إن قراءة المشهد السياسي في إسرائيل عشية الانتخابات، رغم مؤشرات التغيير الواضحة، ورغم قناعتنا بأن أي حكومة أفضل من حكومة الفاشيين الحالية، ومع إدراكنا أيضاً لصعوبة تجاوز أي حكومة جديدة لما تحاول حكومة نتنياهو فرضه على أرض الواقع، تفرض علينا التحذير من أن يحدث التغيير بحكومة جديدة دونما تغيير في السياسات والنهج السابق؛ بمعنى أدق: حكومة جديدة بسياسات قديمة، وهو ما علينا فحصه ومتابعته، وتحذير العالم الذي ملّ من نتنياهو ويريد الخلاص منه، من تكرار ما جرى مع حكومة التغيير بقيادة نفتالي بينت ويائير لابيد، وتمسكها بنهج حكومة نتنياهو، وهو ما أعاده إلى الحكم بعد أقل من عامين.

شعبنا وقواه الحيّة في الداخل ستكون في قلب الحدث، وفي الخط الأول للدفاع عن حقوقها في المساواة ومكاسبها التي حققتها بتضحيات كبيرة.

بعد الخروج من بيروت عام ١٩٨٢.. هل ربح لبنان أم خسر؟

بقلم: د. فريد إسماعيل

أيام قليلة مضت على الذكرى الرابعة والأربعين لخروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت بعد اجتياح إسرائيلي للبنان وصل الى محاصرة عاصمته حيث وقف مقاتلو ثورتنا وقوى الحركة الوطنية اللبنانية الحليفة سدا أمام جيش الاحتلال الإسرائيلي وحلفائه الذين فرضوا حصارا برياً وبحريا وجويا على بيروت الغربية بعد قطع المياه والكهرباء والوقود والغذاء عن المدنيين، بهدف القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وبنيتها، وإعادة تشكيل الواقع السياسي في المنطقة لصالح إسرائيل. ولأكثر من عشرة اسابيع لم تتمكن إسرائيل من اختراق خطوط المدافعين عن بيروت الذين تشبثوا بمواقعهم كالصخر النابت في الأرض، إلى أن انتهى الحصار باتفاق تحت رعاية دولية قادتها الولايات المتحدة الأمريكية عبر مبعوثها فيليب حبيب ، أفضى الى الخروج من بيروت إنقاذا للعاصمة من الدمار وبعد مشاورات مع الحلفاء في الحركة الوطنية اللبنانية، والتوجه بشكل أساسي الى تونس والتوزع على عدة دول مثل اليمن والسودان والعراق وغيرها تحت إشراف قوات متعددة الجنسيات مع تقديم الولايات المتحدة ضمانات مكتوبة لحماية المدنيين الفلسطينيين في المخيمات والمدنيين اللبنانيين في بيروت الغربية. ضمانات لم تمنع إسرائيل وحلفاءها من ارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا التي ذهب ضحيتها الآلاف.

وقد حمل خروج قوات منظمة التحرير من بيروت ارتدادات لم تكن في حسبان معظم القوى، إذ أنه أدى الى زعزعة التوازن الطائفي والسياسي في لبنان، وخلق فراغا أمنيا وسياسيا تصارع فيه الجميع لصياغة موازين القوى في ظل الواقع الجديد. ومن أخطر افرازاته أن الصراع الذي كان يأخذ طابعا ايديولوجيا وسياسيا (يمين ضد يسار، وعروبة ضد انعزال رغم عمقه الطائفي) تحول بعد الخروج إلى فرز طائفي ومذهبي حاد ومباشر، تحولت معه المناطق الى كانتونات طائفية صافية تحكمها قوى وميليشيات الامر الواقع. فقد مثل الاجتياح وخروج قوات منظمة التحرير التحول الأبرز في تاريخ لبنان الحديث، إذ أنه قبل ذلك الحدث لم تكن خطوط التماس في الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت عام ١٩٧٥ طائفية بحتة بالمعنى الضيق، بل كانت تخاض تحت شعارات سياسية وفكرية كبرى انقسم حولها اللبنانيون الى جبهتين رئيسيتين: محور اليسار والعروبة الذي تمثل بالحركة الوطنية اللبنانية المدعومة من المقاومة الفلسطينية، والذي ضم احزابا علمانية ويسارية وقومية، وتميز بتركيبته العابرة للطوائف حيث انخرط فيه شبان ومثقفون من المسلمين والمسيحيين يجمعهم هدف مشترك قائم على علمنة النظام السياسي، تفعيل الديمقراطية، وتأكيد هوية لبنان العربية ودعمه للقضية الفلسطينية.

أما محور اليمين والانعزال (الجبهة اللبنانية) فقد تزعمته أحزاب مسيحية رئيسية ركزت ادبياتها على الخصوصية اللبنانية ورفض ذوبان لبنان في المحيط العربي، وكان صراعها موجها للدفاع عما يسمونه المارونية السياسية والامتيازات الدستورية الممنوحة لهم في نظام ما قبل الحرب ومنذ زمن الانتداب الفرنسي. وفي تلك الحقبة كانت الهوية السياسية تتقدم على الهوية المذهبية، فالشيوعي المسيحي والشيوعي المسلم كما القومي والناصري والماركسي كانوا يقاتلون في ذات الخندق. وقد جاء الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ليدمر هذه البيئة الايديولوجية من خلال تبدل قوتين رئيسيتين وهما خروج قوات منظمة التحرير التي كانت تشكل العمود الفقري والداعم العسكري والمادي لمحور اليسار والعروبة. كما ان الانكفاء السريع للاحزاب اليسارية والعلمانية بعد فقدان غطاءها الاقليمي والعسكري وتعرض كوادرها للاغتيال والملاحقة، شكل فراغا ملأته القوى المحلية ذات الصبغة الطائفية والمذهبية الصافية والتي كان لها مصلحة في إضعاف جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية التي كانت تقاتل العدو في مناطق الاحتلال. سقطت الشعارات الايديولوجية وتغيرت طبيعة محرك الصراع وادواته، وارتد الشارع اللبناني نحو ملاذاته الأولية المتمثلة بالطائفة والمذهب، فتحول الصراع من» رؤية لشكل الوطن «الى صراع غريزي على الوجود والحصص. وبذلك أنهى اجتياح ١٩٨٢ لبنان التناقضات الفكرية والمنابر الثقافية والصراعات الايديولوجية الكبرى ليولد لبنان الكانتونات المذهبية والمحاصصة الطائفية، ولم تعد الحرب من أجل تغيير هوية النظام او تثبيتها، بل صراعا لتوزيع المغانم بين ملوك الطوائف، وهو الواقع الذي لا زال يلقي بظلاله على السياسة اللبنانية حتى اليوم.

ان ما حصل بعد الاجتياح وخروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من صراعات بين الطوائف ومواجهات دموية داخل الطائفة الواحدة وبين اجنحتها المختلفة، يسقط وبشكل قاطع سرديات بعض القوى اللبنانية التي تحمل الجانب الفلسطيني مسؤولية أحداث لبنان المختلفة. فعندما قام تحالف حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي عام ١٩٨٥ بتصفية حركة المرابطون (حركة الناصريين المستقلين) ، وهي الحركة التي كانت تشكل القوة السنية الأكبر، لم يكن هناك اي تواجد عسكري لأي فصيل فلسطيني، وإنما جاءت التصفية بتعليمات من النظام السوري الذي كان يسعى لاحكام قبضته المطلقة على بيروت الغربية وتصفية أي قوى كانت قريبة من منظمة التحرير، ما مهد الطريق بعدها لشن حرب ضد الوجود الفلسطيني في بيروت ومناطق أخرى بما عرف ب» حرب المخيمات «. كذلك فإن المواجهات الدامية التي اندلعت داخل الطائفة الواحدة بين حركة أمل وحزب الله بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠ « حرب الأخوة «، جاءت نتيجة الصراع على النفوذ والزعامة داخل الطائفة وبغطاء خارجي حيث دعمت سوريا غالبا حركة أمل بينما تلقى حزب الله دعما واسنادا من إيران، ولم يكن للعامل الفلسطيني أي شأن بذلك.

معارك فرض النفوذ داخل الصف الطائفي الواحد لم تقتصر على المجتمع الشيعي، فقد اندلعت معارك عنيفة ودموية داخل الصف المسيحي أدت الى دمار هائل وسقوط اعداد كبيرة من الضحايا بما عرف بحرب الالغاء بين فئة من الجيش اللبناني كانت تابعة آنذاك للعماد ميشال عون وميليشيا القوات اللبنانية في كانون الثاني عام ١٩٩٠ نتج عنها هجرة أكثر من ٢٠٠ الف مسيحي خارج البلاد.

كل تلك الحروب داخل وبين الطوائف كان الفلسطيني بعيدا عنها، يلملم جراحه وينشد الأمان. ورغم ذلك لا زالت بعض القوى والأصوات في لبنان تختلق سرديات بغيضة لتحميل الفلسطيني الجانب الأكبر من التاريخ المر، لتبرير الذات والانقضاض على اي مسعى يمكن اللاجىء الفلسطيني في لبنان من الحصول على بعضا من حقوقه المدنية والإنسانية. وفي مقارنة بسيطة للوضع الاقتصادي والمالي للبنان قبل الخروج وبعده، يضاف إليه الانتقال من الحالة الوطنية إلى الطائفية الخالصة وما نتج عنها، تصبح الاجابة واضحة على سؤال: هل ربح لبنان ام خسر!!.

اما الخروج من بيروت عام ١٩٨٢ رغم وجعه، لم يكن نهاية المطاف، بل بداية مسار جديد في الطريق نحو فلسطين الوطن والدولة.

الانتخابات الإسرائيلية: هل ينجح نتنياهو بهندسة تحالفات طارئة لإنقاذ إئتلافه؟

بقلم: عائدة عم علي

بينما توثق استطلاعات الرأي العامة تراجعا متسارعاً في شعبية ورصيد معسكره اليميني، واحتمال قوي لفقدان الأغلبية الحالية في الكنيست. يخوض رئيس وزراء الاحتلال «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو أشرس معركة انتخابية في مسيرته فخسارتها بالنسبة أكبر من فقدان الكرسي او صراع سياسي بين معارضة وموالاة، كونها تعني انهياراً للمظلة التشريعية والقضائية التي تحميه من استكمال محاكمته بتهم الفساد والهروب من تبعات التحقيق والمحاسبة على الإخفاق الاستراتيجي في السابع من أكتوبر.

ولتعويض هذا التراجع، يعتمد نتنياهو على استراتيجية مزدوجة ترتكز على إطلاق يد المستوطنين وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية لفرض وقائع ضمّ فعلية، مستهدفاً شدّ عصب قاعدته اليمينية المتطرفة وتجنّب تسرّب الأصوات لأحزاب منافسة، ولهذا يصعد نتنياهو على كافة الجبهات وهو الذي يعتبر المسألة الأمنية من أهمّ أدوات الصراع على السلطة، ويحاول إقناع الناخب « الإسرائيلي» بأنه الأقدَر على إدارة الحروب، وأنّ أيّ تغيّر في القيادة في مثل هذه الظروف يحمل مخاطر كبيرة.

ولكن الأهمّ بالنسبة لنتنياهو التصعيد الميداني في الضفة وإطلاق يد المستوطنين والتصعيد الوحشي ضدّ الفلسطينيين، وضدّ فلسطينيّي الداخل لاعتبارات عقائدية وانتخابية تضمَن تماسك كتلة أقصى اليمين معه وتساعده على الفوز بالانتخابات التي يحتاج فيها إلى أصوات المستوطنين الذين يوظفهم لشن اعتداءات تمهّد إلى عملية عسكرية تكون السبب في فوزه بالانتخابات أو في تأجيلها. وهذه العملية قد تبدأ باحتلال مخيم جديد في الضفة بعد أن جرى إعادة احتلال ثلاثة من أصل 19 مخيماً، وفي ظلّ تصاعد التوتر وعمليات الاستيطان تبقى مسألة إجراء الانتخابات»الإسرائيلية» مفتوحة على عدة احتمالات وسيناريوات: منها الإلغاء أو التأجيل بسبب حدث أمني كبير، أو خروج نتنياهو من الحياة السياسية مقابل عفو قضائي عن تهم الفساد، أو قد يحدث انقلاب داخل حزب الليكود يطيح بنتنياهو ويستحضر قيادات جديدة من داخله، وقد يبقى نتنياهو إلى النهاية ويخسر دون أن يعترف بالنتائج.

وفي الوقت الذي يجد في استمرار الحرب وسيلة لتأجيل أزماته السياسية والقضائية والحفاظ على موقعه في السلطة، وبعدما تحوّلت العزلة التي تسبّبت بها حكومة نتنياهو لـ» إسرائيل» إلى مفردة في السجال السياسي الانتخابي، تزداد صعوبة المشهد أمام نتنياهو مع اقتراب إغلاق القوائم وفشل محاولاته حتى الآن في جمع كل مكونات اليمين ضمن صيغة تمنع ضياع الأصوات تحت نسبة الحسم، حيث وضع الاستطلاع الأحدث معسكر نتنياهو عند 47 مقعداً فقط، مقابل 57 للمعارضة الصهيونيّة، فيما تمنح قائمة محتملة ليوعاز هندل ويارون زليخا أربعة مقاعد يمكن، إذا انضمّت إلى المعسكرالمناوئ لنتنياهو، أن ترفع رصيده إلى 61 مقعداً وتمنحه أغلبية دون الحاجة إلى أصوات الأحزاب العربيّة.

وفي قلب هذه الصورة يواصل غادي آيزنكوت تقدّمه، بينما يتراجع الليكود إلى حدود العشرين مقعداً، وتتحوّل مشكلة نتنياهو من مجرد تراجع حزبه إلى احتمال فقدان معسكره القدرة الحسابية على تشكيل الحكومة.

على الجانب المقابل، يستثمر غادي آيزنكوت، رئيس الأركان الأسبق وزعيم حزب «يَشار»، هذا التخبّط العارم عبر تقديم خطاب عقلاني ومؤسّسي يستميل الطبقة الوسطى والفئات المتضرّرة اقتصاديا ونفسياً.اذ تشير أحدث مؤشرات المعاهد الإسرائيلية (مثل «معاريف» وقنوات محلية) إلى تصدّر حزب «يَشار» للمشهد الانتخابي حاصداً ما بين 24 إلى 25 مقعداً، ومتجاوزاً حزب «الليكود» الذي تراجع في حدود 19 إلى 22 مقعداً، فضلاً عن تفوق آيزنكوت الواضح على نتنياهو في مؤشرات الملاءمة الشخصية لرئاسة الحكومة (بنسبة تجاوزت 43 إلى 48 بالمائة مقابل نحو 34 إلى 37 بالمائة لنتنياهو).

لكن خريطة التحالفات المعقدة تظهر أنّ المعارضة بقيادة آيزنكوت تواجه معضلة بنيوية تتمثل في صعوبة حسم الأغلبية المطلقة (61 مقعداً) بمعزل عن الدعم الضمني أو الشراكة مع الأحزاب العربية في الكنيست، وهو خيار يواجه بحساسية مفرطة من ناخبي الوسط واليمين المعارض. وفي المقابل، فإنّ استمرار تآكل معسكر اليمين وتشتت أصواته لصالح أحزاب صغيرة جديدة يضيق هامش مناورة نتنياهو إلى حدّ كبير.

ولهذا وفي محاولة للهروب للأمام، يراهن نتنياهو طويلاً على إطالة أمد الحروب المفتوحة في قطاع غزة وجنوب لبنان كطوق نجاة لإبقاء حالة الطوارئ معطلة لأيّ استحقاق انتخابي مبكر. غير أنّ المعطيات الميدانية والسياسية تؤكد أنّ هذه السياسات باتت تثير تكلفة عكسية وإنهاكاً حاداً...فرغم أنّ إطالة أمد التصعيد وفتح الجبهات (في غزة وجنوب لبنان) منحت نتنياهو مؤقتاً مظلة طوارئ ابعدت النقاشعن إخفاقات السابع من أكتوبر، إلا أنّ التأثير الميداني والسياسي لهذه الاستراتيجيات بات ينعكس سلبياً على رصيده لعدة أسباب جوهرية من أهمها إنهاك الطبقة الوسطى واستمرار استدعاء جنود الاحتياط وتكبّد الاقتصاد خسائر باهظة وشلل القطاعات التجارية والسياحية ما جعل قطاعات واسعة من دافعي الضرائب والطبقة الوسطى يشعرون أنّ استمرار الحرب مرتبط بالحسابات الشخصية لنتنياهو وحلفائه المتطرفين وليس بالأمن القومي.

تآكل الإجماع حول الجبهات اذ أن غياب « النصر الحاسم» وتحوّل المعارك على الجبهات المختلفة إلى حرب استنزاف بلا أفق سياسي أفقد استمرار الحروب بريقها الانتخابي.

وعليه، تشير الآفاق القريبة إلى أنّ كيان الاحتلال يتجه نحو مخاض سياسي وعسكري قاسي؛ فإما أن ينجح نتنياهو في اللحظات الأخيرة بهندسة تحالفات طارئة لإنقاذ ائتلافه وإبقاءالجبهات ملتهبة، وإما أن يقود ضغط الشارع والطبقة الوسطى وسخط الاحتياط إلى إحداث تغيير جذري يطيح بحقبة نتنياهو ويفتح الباب أمام تسويات مغايرة تعيد صياغة المشهد الأمني والسياسي برمّته.

ديبلوماسية الدول الصغيرة.. ماذا تريد تل أبيب من جزر المحيط الهادئ؟

بقلم: خليل حمد

في علوم السياسة، تظهر الدول على خرائط العلاقات بفعل موقع جغرافي أو قدرات عسكرية أو ثقل اقتصادي، أو ضلوع في قضايا كبرى على مستوى العالم.. لا تملك جزر المحيط الهادئ أياً من هذه المقومات، لكن أهميتها بالنسبة لـ «إسرائيل» في ظل مزاج عام عالمي غير راضٍ عن حرب الإبادة الجماعية التي تشنها على غزة، ناهيك عن انتهاكاتها المستمرة للقرارات الدولية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين. الأسباب والدوافع والمصالح كثيرة ومتقاطعة، والتكاليف كذلك.

وأحدث تجليات هذا التقارب جاءت قبل أيام، بافتتاح جمهورية ناورو سفارتها في القدس في أعقاب إعلانها أنها تعتبر القدس «عاصمة لإسرائيل» منذ العام 2019، خطوة تمثل تحدياً للموقف الدولي بشأن المدينة المقدسة، وانتهاكاً لقرارات الشرعية الدولية، وفق تعليق عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، الدكتور أحمد مجدلاني، الذي حذر من أن الخطوة تشجع الاحتلال على مواصلة سياساته العدوانية وجرائمه بحق الشعب الفلسطيني.

وطالب مجدلاني الدول العربية والإسلامية باتخاذ الإجراءات التي نصت عليها قرارات القمة العربية بشأن الدول التي تفتح مقراتها في القدس.مؤكدا أن افتتاح السفارة في القدس المحتلة يمثل تحديا للموقف الدولي، وانتهاكا لقرارات الشرعية الدولية وعلى راسها قراري مجلس الامن(476و478).

وخطوة ناورو ليست الأولى لدول جزر المحيط الهادئ، سبقها في أيلول/ سبتمبر 2025 افتتاح فيجي سفارتها في القدس المحتلة. خطوات لا تبدو معزولة عن مسار أوسع من توثيق العلاقات الإسرائيلية مع تلك الجزر، شمل أيضاً افتتاح بابوا غينيا الجديدة سفارة لها في القدس عام 2023. وبينما تبدو هذه التحركات للوهلة الأولى مجرد توسيع للشبكة الديبلوماسية الإسرائيلية، فإن قيمتها بالنسبة إلى تل أبيب تكمن في مكان آخر أيضاً: أصوات هذه الدول داخل المؤسسات الدولية، وقدرتها على توفير مساحة إضافية لإسرائيل في مواجهة الانتقادات المتزايدة لسياساتها، في فلسطين وعموم المنطقة.

على مستوى القدس، فإن «إسرائيل» ترى في افتتاح «السفارة التاسعة» في المدينة المحتلة ترسيخاً لما تعتبره «سيادتها»، وهذا له اعتبار ديبلوماسي كبير، تقاطعاً مع الدور الذي تلعبه دول المحيط الهادئ في الجمعية العامة للأمم المتحدة. صوتت دول مثل «ميكرونيسيا، وناورو، وبالاو، وتونغا، وجزر مارشال، بشكل متكرر ضد القرارات التي تدين «إسرائيل» أو تدعو لوقف إطلاق النار في غزة، كما عارض عدد منها قرارات مثل «إعلان نيويورك» المؤيد لحل الدولتين. ما يُكسب هذه الأصوات، أهمية لتل أبيب، فالجمعية العامة للأمم المتحدة لا تفرق بين القوى التي تمتلكها الدولة أو وزنها، في حالة التصويت على أي قرارات أو توصيات. بمنطق العدد، يحمل صوت بوروندي نفس وزن صوت ألمانيا مثلا!!

تستغل «إسرائيل» هذا التقارب لتسويق ما تسميه «ديبلوماسية الهوية المشتركة»، فهي تخاطب شعوب المحيط الهادي الأصلية برواية أنها «شعب أصلي يعود لأرضه التاريخية»، ما يلقى صدى وتفهماً لدى تلك المجتمعات، التي تدين غالبيتها العظمى بالمسيحية الإنجيلية (البروتستانتية). ثمة اعتقاد روحي متجذر لدى قطاعات واسعة من السكان والقادة هناك بأن «دعم إسرائيل ومباركتها» واجب ديني مرتبط بنبوءات الخلاص، وهي بوابة تستغلها تل أبيب رغم المزاج العام العالمي الذي ينتقد «إسرائيل» حالياً.

لكن العلاقة لا تسير باتجاه واحد، فكما تبحث «إسرائيل» عن أصوات إضافية في المؤسسات الدولية، تجد دول المحيط الهادئ في توثيق علاقاتها بتل أبيب فرصة للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية وتقنية، في مجالات تمتد من الزراعة وإدارة المياه إلى الأمن الغذائي والتعامل مع تداعيات التغير المناخي، وهي ملفات حيوية بالنسبة إلى دول صغيرة ومعزولة جغرافياً، تواجه تحديات تنموية وبيئية تفوق إمكاناتها الذاتية. ومن هنا لا تبدو العلاقة مجرد تبادل للمواقف الديبلوماسية، بل تقوم على شبكة واسعة من المصالح المتبادلة، تتقاطع فيها المساعدات مع الحسابات الجيوسياسية الأوسع في منطقة باتت واحدة من ساحات التنافس بين الولايات المتحدة والصين.

غير أن قيمة هذه الدول بالنسبة إلى «إسرائيل» لا تنفصل عن موقعها في حسابات أكبر، فلا يمكن النظر لهذا التقارب بمعزل عن واشنطن. ترتبط دول مثل ميكرونيسيا، وبالاو، وجزر مارشال، باتفاقيات الارتباط الحر مع الولايات المتحدة، الحليف الأبرز لـ «إسرائيل»، وهذا ما يجعلها تشكل امتداداً جيو – استراتيجياً لمعسكر الغرب في المحيط الهادي، المنطقة التي تنظر إليها واشنطن باعتبارها ساحة أساسية في التنافس المتصاعد مع الصين. في هذا السياق، لا يعود التقارب الإسرائيلي مع تلك الدول مجرد بحث عن حلفاء في المؤسسات الدولية، بل يصبح جزءاً من شبكة أوسع من العلاقات والتحالفات والمصالح التي تتقاطع فيها حسابات تل أبيب مع حسابات واشنطن.

لكن بالنسبة لدول المحيط الهادي، فهذه العلاقة ليست بلا تكلفة سياسية، واضحة في كثير من الأحيان. للانحياز تبعاته وأضراره، أبرزها أن ملف نقل السفارات إلى القدس المحتلة يضع دول الهادي في مواجهة مباشرة مع قرارات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، ومع المنظمات والهيئات الدولية التي تدين استمرار الاستيطان في الضفة وحرب الإبادة على غزة، وهذا يحملها كلفة سياسية وأخلاقية في محيط دولي وإقليمي تتسع فيه الانتقادات للسياسات الإسرائيلية.

كما أن هذا الدعم اللامحدود لتل أبيب يقلص من فرص هذه الجزر في بناء علاقات اقتصادية أو سياسية متوازنة مع دول عربية وإسلامية، ترى في تلك المواقف انحيازاً ضد حقوق الشعب الفلسطيني، وتأييداً للسياسات الإسرائيلية الإجرامية، والتي يمتلك بعضها ما تحتاجه هذه الدول من تقنيات وتمويل في الملف الاقتصادي. بل إن على هذه الدول مطالبة بتنفيذ الإجراءات المقررة مسبقاً بحق الدول التي تدعم الاحتلال، بحسب تصريحات د. مجدلاني.

في الرؤية الأوسع، يُدخل هذا النوع من الاصطفاف دول المحيط الهادي إلى أتون الصراعات الكبرى، خصوصاً مع تحول المحيط إلى ساحة صراع محتدمة بين الصين والولايات المتحدة، وهو ما قد يجهلها تائهة في صراعات تتجاوز نفوذ قدراتها الديبلوماسية المحدودة.

لا تخلو المقاربة من أسئلة ملحة تقدم الإجابة عنها جزءاً أوضح من الصورة: إلى أي حد تستطيع هذه الدول أن تمنح «إسرائيل» ما تحتاجه فعلاً؟ فحتى أصواتها مجتمعة لا تملك وزناً كافياً لتعويض اتساع الفجوة بين تل أبيب والرأي العام العالمي، وهو ما يفسر، ولو ضمنياً، انتقادات الإعلام الإسرائيلي نفسه لجدوى التعويل حلى حلفاء من دول محدودة الوزن على الساحة السياسية الدولية. من الأسئلة أيضاً: هل تستحق المصلح التي تحصل عليها دول المحيط الهادي أن تضع نفسها في مواجهة بيئة عالمية متسعة من رفض السياسة والممارسات الإسرائيلية؟ وهل انتهى البحث عن بدائل؟

في المحصلة، يشكل التحالف بين جزر المحيط الهادي و«إسرائيل» نموذجاً حياً لكيفية تلاقي «الحاجة التكنولوجية والاقتصادية والدافع الديني» مع «المصالح الديبلوماسية وحسابات القوى العظمى»، ما يجعلها أقرب لتبادل المصالح غير المتكافئة. وبما أن قيمة هذه الشراكة بالنسبة للطرفين لا تُقاس بحجمها الجغرافي، بل بما تستطيع كل جهة أن تضيفه إلى رصيد الأخرى، فإن محدودية الرهان الإسرائيلي تبدو واضحة: مهما ازداد عدد الحلفاء الصغار، لن يكون بمقدورهم سد الفجوة المتسعة بين «إسرائيل» والرأي العام العالمي، أو تغيير حقيقة أن الأزمة التي تواجهها لا تُحل بتوسيع شبكة العلاقات الديبلوماسية، بل بالتوقف عن الممارسات التي صنعت هذه العزلة أساساً. معادلة التقارب هذه قد تمنح الأطراف مكاسب آنية بغض النظر عن قيمتها، لكنها بالتأكيد تضع مبادئ القانون الدولي على المحك.

بيان الـ 12.. هل نشهد إنفكاك التماهي التقليدي الأوروبي الغربي مع الاحتلال؟

بقلم: حسني شيلو

يبدو ان اوروبا بدأت تضييق ذرعا من سياسات نتنياهو وخصوصا مع تحرك الرأي العام الاوروبي ضد ارهاب المستوطنين، وهذا يبدو واضحا في البيان الأوروبي الكندي، الذي على اهميته يبقى مجرد تلويح دبلوماسي ما لم ينفذ على الارض بتعليق العمل باتفاقية الشراكة مع دولة الاحتلال وتفعيل رفض المشروع الاستيطاني اي١ الذي يرى فيه قتل لحل الدولتين.

التحركات الاوروبية تأتي في ظل تصاعد هجمات المستوطنين التي باتت تشكل ارهاب دولة منظم ، ومهاجمة دبلوماسيين أوروبيين اثناء زيارة بعض القرى الفلسطينية التي ترزح تحت ارهاب ميليشيات المستوطنين ، وباتت ترى بذلك بأنه قرب انفجار الاوضاع في الاراضي الفلسطينية، مجمل الاجراءات التي تقوم بها حكومة نتنياهو باتت تشكل عبء على الاوروبين على اعتبار ان كليهما يشكل منظومة اخلاقية واحدة ولا يمكن الفصل بينهما وباتت دول الاتحاد الاوروبي التي تعتبر مصدرة للديمقراطية وحقوق الانسان في موقف محرج امام البرلمانات والحركات الشعبية والجماهيرية في بلدانها .

فرض العقوبات في هذا التوقيت الحاسم مع اقتراب انتخابات الكنيست قد يعطي فرصة لمعسكر المعارضة لاستغلال ذلك بحجة ضرب العلاقات مع حلفاء اسرائيل ويضر بصورتها الدولية وكذلك بالوضع الاقتصادي لها، بينما سيكون عامل ضغط على نتياهو الذي ربما يستغل الموقف بزعم معاداة السامية وحشد أكبر لقوى اليمين المتطرف حول ايديولوجية الاستيطان. اخذين بعين الاعتبار تزايد الضغوط الشعبية في بعض دول الاتحاد الاوروبي حيث وقع نحو 1.3 مليون على عريضة لتعليق الشراكة مع إسرائيل.

هناك عملية تحول واضحة من حلفاء تقليدين مثل بريطانيا وفرنسا وهي رسالة قاسية لنتياهو بأن الدعم الغربي الأعمى لم يعد مضموناً، وبأن ضغوطاً من الرأي العام الداخلي في هذه الدول بدأت تؤثر في صناعة القرار.

اليوم تزداد عزلة اسرائيل الدولية ويبقى في جعبة نتنياهو الادارة الامريكية حليف وحيد يدعم سياسات حكومته، ما يحدث هو تكتل دولي ضد سياسات الاستيطان وارهاب المستوطنين من أكبر داعمي الاحتلال وأكبر شريك تجاري له.

وامام انفكاك جزئي عن التماهي التقليدي مع الاحتلال من مجموعة من الدول الاوروبية الوازنة، اولا هناك تصدع في التوازن بين القيم والمصالح تقليديًا، إذ كانت الدول الأوروبية تحاول الجمع بين دعمها لإسرائيل باعتبارها «دولة ديمقراطية في الشرق الأوسط»، وتبني خطاب لفظي داعم للحقوق الفلسطينية لكن في سياق اجراءات الاحتلال على الارض بدأ هذا التوازن ينهار تدريجيا.

ثانيا: تصاعد تأثير الرأي العام والمجتمع المدني في بعض دول الاتحاد الاوروبي لعب دورًا محوريًا في الضغط على الحكومات لاتخاذ مواقف أكثر وضوحًا تجاه إسرائيل، بدفع من المظاهرات الشعبية وحملات المقاطعة الأكاديمية والثقافية، وتصاعد التغطية الإعلامية الناقدة للسياسات الإسرائيلية خصوصا مع توفر أدلة موثقة لارهاب المستوطنين وحماية ورعاية حكومة الاحتلال، وارتفاع الكلفة السياسية للدعم غير المشروط لإسرائيل على الساسة الأوروبيين، خاصة المنتمين إلى تيارات اليسار.

وثالثا: تآكل الخطاب الإسرائيلي في أوروبا، فبعد أن كان يسوق نفسه ضحية دائمة لـ«الإرهاب الفلسطيني» بدأ يفقد جاذبيته، ويحدث العكس، ساهم بذلك خطابات يمينية متطرفة في الداخل الإسرائيلي من أمثال بن غفير وسموتريتش والتي تنسف فكرة «الديمقراطية الليبرالية». ذلك أدى إلى فكّ الارتباط الرمزي والأخلاقي بين إسرائيل وبعض الدول الأوروبية التي كانت تقف إلى جانبها تقليديًا.

ربما اوروبا اتخذت القرار باتجاه اخراج نتنياهو ومعكسره مبكرا من الانتخابات القادمة حيث ترى بالمعارضة مخلصا يوقف الانفجار القادم وامكانية فتح افق للعملية السياسية التي ربما تمنح الفلسطينيين بعض الامل في المستقبل وايضا تخفف من العبء المالي الاوروبي.

الرد الاسرائيلي الاولي على الاجراءات الاوروبية قد يدفع باتجاه تصعيد الاوضاع بين الجانبين، رغم اعتقادي بأن نتنياهو اذكى من التصعيد في هذه المرحلة لحسابات انتخابية، وان اوروبا لن تتخذ اجراءات فعلية قاسية بل قد تلوح بتعليق اتفاقية التجارة وستبقى الامور في إطار الدبلوماسي الهادئ مع حملها دلالات إستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد.

ما يؤثر على اسرائيل امران تعليق فعلي لاتفاقية التجارة وحتى الآن، لم تفرض عقوبات اقتصادية مباشرة أو جمركية من قبل أية دولة أوروبي عليها، ولا قرار بوقف صادرات السلاح، وبالتالي فان التأثير المباشر لا يزال ضمن النطاق الرمزي والضغط السياسي، قد يتوسّع إذا قرّرت بعض الدول استخدام آليات مشروطة في العلاقات التجارية.

وكذلك الدعم السياسي في المحافل الدولية إسرائيل اعتادت على دعم دبلوماسي أوروبي مستمر، بما في ذلك التصويت ضد قرارات أممية تنتقد سياساتها والدفاع عنها أمام حملات المقاطعة الدولية، ضافة إلى تجنّب الإدانة العلنية في قضايا الاستيطان فهل شوف نشهد ذلك ان تم فهو تحول فعلي واستراتيجي.

اية اجراءات دون تحرك فعلي يبقى في إطار الضغوط الدولية المتصاعدة على إسرائيل التي في معظمها رمزية أو غير ملزمة، لكنها تراكم مناخ استراتيجي بحاجة الى دعم وتحرك فلسطيني وعربي، حتى تتطور تطور إلى إجراءات قانونية أو عقابية ملزمة ضد الاستيطان وميليشات المستوطنين.

اليوم، هذا الاجراء يعري حليف إسرائيل، ادارة ترامب، التي بقيت وحيدة في العالم تدعم ارهاب الاستيطان مع تململ الرأي العام الامريكي قد يدفع صناع القرار بالتخلي عن نتنياهو وبالتالي القرار الاوروبي يعتبر محفز نحو المزيد من العزلة الدولية للاحتلال.

رحيل أحد حراس الذاكرة الوطنية واعمدة الفن التشكيلي الفلسطيني والعربي

فلسطين تودّع فنانها الكبير سليمان منصور صاحب أيقونة «جمل المحامل» اللوحة التي غدت شعاراً

تقرير - ريحاب شعراوي

أعاد رحيل الفنان التشكيلي الفلسطيني، سليمان منصور، الوهج الى لوحته الشهيرة «جمل المحامل» بنسختيها الأولى وشبيهتها الثانية، التي زينت عشرات الاف المنازل والمؤسسات في فلسطين والوطن العربي وربما في العالم، لعشرات السنين، والى سيره فنية ونضالية مفعمة بالإنجازات والمواقف استمرت أكثر من نصف قرن.

ويرى فنانون وسياسيون ان هذه اللوحة التي زاد عمرها على 50 عاما، عبرت وما تزال عن الوجدان الفلسطيني الجمعي وشكلت نبراسا في ظل حالة الانقسام الذي رغم نتائجه الكارثية يتشبث به أصحابه ويقدمونه على المصالح الوطنية العليا.

وتمثل لوحة «جمل المحامل» الشهيرة أيضاً باسم «العتّال الفلسطيني»، مسنًّا فلسطينيًّا يمشي حافي القدمين يحمل القدس بتوسطها الأقصى داخل عين على ظهره مربوطة بحبل الشقاء، منذ رسم الفنان سليمان منصور النسخة الأولى عام 1973، حيث لاقت ترحيباً محلياً كبيراً، قبل انتشارها على الصعيد العالمي، حيث طبعت على شكل ملصقات سنة 1975 وعُلّقت في المنازل والأماكن العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتوكد مصادر موثوقة، تدمير هذه اللوحة في غارة أمريكية على ليبيا عام 1986، قبل ان يعيد الفنان رسمها مرّة أخرى عام 2014 بتفصيل إضافي أبرزه صورة كنيسة القيامة.

والاثنين قبل الماضي، رحل الفنان التشكيلي الكبير، عن 79 عاما، بعد مسيرة فنية ووطنية حافلة بالعطاء والإبداع، كرّس خلالها أعماله للتعبير عن الأرض والهوية والذاكرة الفلسطينية. وساهمت اعمال الراحل الذي يعد أحد اعمدت الفن التشكيلي في نشر السردية الفلسطينية التي خطّها الشهداء على مدى 8 عقود وغدت عقيدة وجدانية متصلة بالأرض وحق أهلها فيها وعليها.

وللمصادفة وقبل أشهر قليلة من رحيله، أصدرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية في شباط/ فبراير الماضي كتابًا عنوانه «على درب الغول: سيرة غيرية، مذكرات سليمان منصور»، أعدّت الكتاب الكاتبة والباحثة في الفنون البصرية رنا عناني. تناول سيرة الفنّان الراحل وفنّه، مؤرخًا في الوقت نفسه لأبرز التحولات التي طرأت على فلسطين وقضيتها منذ نكبة عام 48، مرورًا بنكسة 67، وصولًا إلى الانتفاضتين الأولى والثانية، كما تضمن الكتاب مجموعة صور من أعمال الراحل.

ويقص الكتاب سيرة عائلة الفنّان الراحل، التي لإرثها أثر في ذاكرة سليمان وذائقته، خصوصًا جده لأبيه جريس منصور، إذ كان نافذة تفتح على صلة مسيحيي بلادنا بمسيحيي بلاد الشام عبر روابط القرابة والنسب. فقد تزوج جريس الجد من هيلانة الشدياق، جدة سليمان، وهي من عائلة الشدياق الشهيرة من قرية عشقوت المارونية في جبل لبنان. وأنجبا خمسة أبناء وثلاث بنات، منهم أنيس، والد سليمان

وبحسب الراحل، ساهم جده جريس في تأليف أحد أهم الكتب المتصلة بالتاريخ الاجتماعي لبيرزيت والريف الفلسطيني المحيط بها، مثل قرية دير غسانة، بالاشتراك مع باحثين ألمان، وكان من كتبه فعليًا، باللغة العربية وباللهجة الفلاحية المحكية، كما ساهمت أخته عزيزة منصور، التي كانت تشغل منصب مديرة مدرسة دير غسانة وقتها، في ترجمة نصوص الكتاب من اللغة العربية إلى الألمانية، وصدر في عشرينيات القرن الماضي. ولاحقًا قام الباحث الفلسطيني موسى علوش بإعادة إصدار الكتاب نفسه، بعنوان «قصص شعبية فلسطينية»، جمعت من فلاحي بلدة بيرزيت بمساعدة جريس يوسف، تعريب موسى علوش».

غير أن لسيرة عائلة منصور وجهًا آخر يؤرخ لذاكرة الوجع الفلسطيني منذ مطلع القرن العشرين. إذ قدمت حصتها في ذلك الوجع، باختفاء يوسف منصور، العم الأكبر لسليمان، بعد التحاقه قسرًا بالجيش التركي في الحرب العالمية الأولى 1914-1918، «راح ع السفر برلك ولم يعد»، يقول الراحل. ولاحقًا، في ظل الثورة الكبرى 1936-1939 في فلسطين على الاستعمار البريطاني، استشهد عمه أديب منصور بقنبلة زرعتها عصابة «الإتسل» الصهيونية في دار محطة الإذاعة الفلسطينية في القدس، في 2 آب/أغسطس 1939، حيث عمل بعد تخرجه بتخصص الهندسة الكهربائية من ألمانيا، إلى جانب الشاعر إبراهيم طوقان في القسم العربي من إذاعة «هنا القدس»، وكان أديب مهندس الصوت الوحيد في الإذاعة وقتها.

لكن أقسى ما حلّ بالراحل من ذاكرته عن طفولته كان رحيل جده جريس وأبيه أنيس في أسبوع واحد عام 1953، فقضى والده، أنيس منصور، شابًا صغيرًا بالمرض، ولم يتجاوز عمر سليمان الابن ست سنوات، إذ ولد عام 1947 في بيرزيت. وربما في عمله الأشهر «جمل المحامل» (1973) ما مردّه إلى طفولته ونشأته يتيم الأب.

وعن «جمل المحامل» يقول الراحل في سيرته: «في سنة 1969، عملت الاسكتشات الأولى للوحة، قبل أن أرسمها بشكلها النهائي بعد أربعة أعوام. واستوحيت الفكرة من الواقع، فقد صادفت عتالين في الطريق بالقدس، بالإضافة إلى اطلاعي على كثير من الصور القديمة لسوق القدس. وألهمني ذلك لرسم لوحة صغيرة للعتال الذي احتل المشهد في المدينة، ورسمته يحمل على ظهره حِملًا كبيرًا. وبالتدريج صارت الفكرة تتبلور، وفي النهاية خطر لي أن أضع القدس فوق ظهره».

واللافت ان منصور رسم تلك اللوحة، لكنه ليس هو من أطلق عليها اسمها، فبعد أن حار في تسميتها، يقول: «بدأنا نقترح أسماء، وكان إميل حبيبي وبشير البرغوثي جالسين بالصدفة، فنظر إميل إلى اللوحة مليًا، وقال: سموها «جمل المحامل»، وهكذا كان، بعد سنتين من رسمها، سنة 1975، وذلك أثناء لقاء لمنصور بحبيبي عند صاحب مكتب صلاح الدين في القدس، إلياس نصر الله، الذي أراد طبع ملصق «جمل المحامل» لأغراض تجارية.

لاحقًا، وفي مذكراته «شهادة على القرن الفلسطيني الأول»، يروي نصر الله حكاية طباعة ونشر اللوحة، فيقول: «نشرت اللوحة وبدأنا ببيعها على نحو شبيه بالملصقات، فذاع صيتها، ولفتت نظر الصحافيين الأجانب الذين كانوا يرونها معلقة في الواجهة الزجاجية لمكتبنا، فكان الفلسطينيون يقتنون نسخًا منها ويحملونها هدايا إلى أقربائهم وأصدقائهم في الخارج».

رسم الراحل «جمل المحامل» بمرسمه الأول في بلدة الرام بين القدس ورام الله، وفي حديثه عنها في كتاب سيرته، يروي مواقف وطرائف متصلة بـها، منها يوم أن تقدم لخطبة زوجته حنان من أبيها سنة 1976، يقول: «ولما ذهبت لكي أزورهم في بيتهم، فإذا بملصق جمل المحامل معلقًا في صدر غرفة الضيوف، تفاجأت به، وتشجعت بصورة أكبر على إتمام الخطبة. كان والدها اشترى الملصق وعلقه في البيت، دون أن يعرف بأنني الرسام.

لم تبقى «جمل المحامل» على نسختها الأصلية، إذ أجرى عليها الراحل تعديلًا في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، بإعادة رسمها مستبدلًا الحبل الذي يستخدمه العتّال العجوز، وذلك بناءً على نصيحة عتّالين من مدينة القدس كانوا قد شاهدوا اللوحة حيث صارت جدران بيوت فلسطين في مدنها وأريافها ومخيماتها تحمل اللوحة مشكوكة بمسمارٍ، تختزل في ملامحها حكاية أكبر مسمارٍ شكّه الاستعمار في الشرق. ولما قصف الأميركيون عام 1986 باب العزيزية، حيث كان مقر إقامة الرئيس الليبي الراحل معمّر القذافي جنوبي العاصمة طرابلس، كانت لوحة «جمل المحامل» تُطل من بين الركام.

لم يسبق للوحة، في إرث الفن التشكيلي الفلسطيني والعربي، أن سبق رسمها اسمها، ثم تفوق اسمها على رسمها لاحقًا. وذلك إلى حد تسللت فيه تسمية اللوحة إلى القاموس الاجتماعي والسياسي الفلسطيني والعربي، دون أن يعني استخدام تعبير «جمل المحامل» إشارة إلى اللوحة. وهناك كثيرون لا يعرفون صلة التعبير بوصفه اسمًا للوحة فنية رسمها سليمان منصور.

لقد تحولت «جمل المحامل»، التسمية، إلى قول مأثور فلسطينيًا وعربيًا، يُحيل إلى دلالته الاجتماعية والنفسية. وأكثر من ذلك، فقد طرأ على التسمية تصحيف «تحوير»، فبدلًا من القول «جمل المحامل»، صار يقال أحيانًا «جبل المحامل»، في إشارة مردّها إلى التسمية إياها.

أعاد الفنان رسم اللوحة وأضاف بعض التعديلات مثل إضافة كنيسة القيامة وسميّت اللوحة بـ «جمل المحامل 2»، وقد حافظت على كثير من معالم النسخة الأصيلة من اللوحة، مثل رمز وقوف العتال في مكان مهجور إلى شتات الفلسطينيين حول العالم، وترمز المدينة التي يحملها على ظهره إلى أن الفلسطينيين يحملون وطنهم معهم أينما ذهبوا، لكن تضمنت اللوحة كل التغييرات التي يراها الرسام ضرورية، لكنها تحفظ السمات الأساسية للوحة الأصلية. بعد ان تحولت إلى ما أيقونة في قلوب كل الفلسطينيين.

وفي عام 2015 أعلنت دار «كريستيز» عن عرض لوحة «جمل المحامل 2» للفنان الفلسطيني سليمان منصور في فرعها بدبي.

ونعى الرئيس محمود عباس، الفنان التشكيلي الفلسطيني الكبير، الذي توفي بعد مسيرة فنية ووطنية حافلة بالعطاء والإبداع.

وأعرب عن بالغ حزنه وأسفه لرحيل منصور، الذي شكّل أحد أبرز أعمدة الحركة التشكيلية الفلسطينية المعاصرة، وكرّس ريشته وفنه لخدمة القضية، وحراسة الذاكرة الفلسطينية والدفاع عن الهوية الوطنية، وتوثيق ارتباط شعبنا بأرضه وتاريخه وتراثه.

وقال الرئيس: رحيله يشكل خسارة كبيرة للفن والثقافة الفلسطينية، وللحركة الوطنية التي فقدت فنانا كبيرا جعل من لوحاته سجلاً بصريا لفلسطين، ومن فنه وسيلة لحفظ الذاكرة الوطنية وترسيخ حضورها في الوجدانين العربي والعالمي.

وأضاف: أعمال الفنان الراحل، وفي مقدمتها لوحته الشهيرة "جمل المحامل"، ستبقى حاضرة في الذاكرة الفلسطينية، لما حملته من رموز تختصر حكاية شعب متمسك بأرضه وحقوقه الوطنية.

وأشاد الرئيس بالدور الذي اضطلع به الراحل في تأسيس وتطوير الحركة الفنية الفلسطينية، وإسهاماته في تعزيز حضور الفن الفلسطيني عربياً ودولياً، مشيراً إلى أن تجربته الفنية امتدت لأكثر من نصف قرن، ترك خلالها إرثاً غنياً للأجيال الفلسطينية من الفنانين والمبدعين.

وكان الرئيس عباس، قلد عام 2016 الراحل، وسام الثقافة والعلوم والفنون "مستوى التألق" تقديرا لمساهماته الإبداعية وتمثيلا لعطائه الفني الرفيع ودوره في إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية عبر لوحاته الفنية.

ويعد الراحل من أبرز رواد الفن التشكيلي الفلسطيني، وقد شارك في تأسيس مركز الواسطي للفنون في القدس عام 1994، وتولى إدارته من 1996 وحتى عام 2003، كما نال عددا من الجوائز والتكريمات العربية والدولية، من بينها جائزة اليونسكو-الشارقة للثقافة العربية وجائزة النيل للمبدعين العرب.

ونعت وزارة الثقافة الفلسطينية الراحل الكبير، كأحد أبرز أعمدة الفن التشكيلي الفلسطيني المعاصر، الذي شكّلت تجربته الفنية على مدى عقود جزءًا أصيلًا من الذاكرة البصرية والوطنية الفلسطينية.

وأكدت الوزارة أن اسم سليمان منصور ارتبط بصورة فلسطين وذاكرتها، وتجسد ذلك بصورة خاصة في لوحته الشهيرة "جمل المحامل"، التي تحولت إلى أيقونة فنية ووطنية، واختزلت في تفاصيلها حكاية شعب يحمل وطنه وتاريخه وذاكرته.

وأضافت أن أعمال منصور ظلت تستحضر الأرض والقدس والتراث والثوب الفلسطيني والزيتون، لتصبح شاهدة على التاريخ الفلسطيني وحارسة للهوية الوطنية، ولتؤكد قدرة الفن على حفظ الذاكرة وصون الرواية الفلسطينية.

وكان منصور من أبرز الفنانين الذين أسهموا في بناء الحركة الفنية الفلسطينية وتطوير حضورها عربيًا ودوليًا، كما ترك أثرًا عميقًا في أجيال متعاقبة من الفنانين الفلسطينيين، من خلال تجربته الفنية التي جمعت بين البعد الجمالي والتعبير عن الهوية والهم الوطني. كماحظيت تجربه بتقدير فلسطيني وعربي ودولي واسع

وأكدت أن منصور سيبقى حاضرًا في الوجدان الفلسطيني والعربي، وأن أعماله ستظل شاهدًا على قدرة الثقافة والفن على حماية الذاكرة الوطنية وترسيخ الهوية الفلسطينية ونقلها إلى العالم. وأن سليمان منصور سيبقى فنانًا حمل فلسطين في لوحاته، وحمل ذاكرة شعبه إلى العالم.

ويعتبر الفنان منصور، وهو من بلدة بيرزيت برام الله، أحد أكثر الفنانين تأثيرا في فلسطين، فتعبيره عن الهوية الفلسطينية من خلال لوحاته الفنية خلال ما يزيد على خمسين عاما، أكسبه اعترافا دوليا، وأسهم إلى حد كبير في إنشاء بنية أساسية محلية للفنون الجميلة وهو عضو مؤسس في رابطة الفنانين الفلسطينيين.

شارك منصور عام 1994، في تأسيس مركز الواسطي للفنون في القدس، وتولى إدارته منذ عام 1996 ولغاية عام 2003، وهو أحد المديرين المؤسسين في مجلس إدارة الأكاديمية الدولية للفنون في فلسطين، كما علم في العديد من المؤسسات الثقافية والجامعات، وشارك بمعارض محلية ودولية وحصل على عدة جوائز.

وأكدت الوزارة أن الفنان سليمان منصور سيبقى حاضرا في الوجدان الفلسطيني والعربي، وستظل أعماله شاهدةً على قدرة الثقافة على حماية السردية الوطنية.

بقلم: محمد علوش

الانتخابات جزء من المعركة الوطنية

تأتي الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2026 في لحظة فلسطينية شديدة الحساسية، تتقاطع فيها الحرب والاحتلال ومحاولات إسرائيل فرض وقائع جديدة على الأرض، مع حاجة وطنية ملحّة إلى تجديد الشرعية، وإنهاء الانقسام، وإعادة بناء النظام وتوحيده، على قاعدة الشراكة الوطنية، وبقيادة منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا الفلسطيني.

ومن الخطأ النظر إلى الانتخابات باعتبارها استحقاقاً داخلياً منفصلاً عن المعركة الوطنية، فالانتخابات، في هذه المرحلة، جزء من معركتنا في مواجهة الاحتلال، لأنها تعني تجديد المؤسسات بالشرعية الشعبية، وحماية القرار الوطني من الفراغ، وتعزيز قدرة النظام السياسي على تمثيل شعبنا والدفاع عن حقوقه الوطنية، لذلك، لا ينبغي اختزال الانتخابات في التنافس على مقاعد المجلس التشريعي، وإنما يجب التعامل معها باعتبارها مدخلاً لإعادة بناء النظام السياسي، ووحدة المؤسسات، و القرار الوطني، واحترام التعددية السياسية ونتائج الانتخابات، فالمطلوب ليس مجلساً تشريعياً جديداً فحسب، بل نظام سياسي موحد، ومؤسسات وطنية تعمل ضمن إطار واحد، وقانون واحد، وقرار سياسي واحد، بما يعزز قدرة شعبنا على مواجهة الاحتلال وحماية مشروعه الوطني.

وتتحمل الأحزاب والقوى السياسية مسؤولية وطنية أساسية في إنجاح هذا المسار، بالعمل الجاد والمتواصل لإنجاز جميع مراحل العملية الانتخابية، وخوض المنافسة على أساس البرامج والرؤى والسياسات، بعيداً عن منطق التخوين والإقصاء والاستقطاب الحاد، فالانتخابات ينبغي أن تكون مساحة لتجميع الطاقات الفلسطينية وتوسيع المشاركة الشعبية، لا مناسبة لإعادة إنتاج الانقسام وتعميق الخلافات.

وإذا فرضت الضرورة الوطنية القاهرة تأجيل موعد الاقتراع، فلا يجوز أن يتحول التأجيل إلى تعطيل للمسار الانتخابي أو إلى تعليق للحياة السياسية، فقد يتأجل الاقتراع، لكن لا ينبغي أن يتوقف العمل؛ يجب مواصلة التحضير، واستكمال الإجراءات، وإزالة العقبات، وتهيئة الظروف السياسية والقانونية والميدانية لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

وتزداد أهمية هذا الاستحقاق في ظل محاولات إسرائيل إضعاف المؤسسات الفلسطينية، وتعميق الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، واستثمار الانقسام لفرض ترتيبات سياسية وأمنية تتجاوز الإرادة الوطنية الفلسطينية، ولذلك، فإن إعادة توحيد النظام السياسي ليست شأناً إدارياً أو مطلباً حزبياً، وإنما ضرورة وطنية للصمود بم.

يستفيد من الانقسام والفراغ السياسي والمؤسساتي، بينما تحتاج مواجهته إلى مؤسسات شرعية، وإرادة سياسية موحدة، وقرار وطني جامع، ومن هنا تصبح الانتخابات إحدى أدوات إعادة ترتيب البيت الفلسطيني على قاعدة ديمقراطية، بحيث يتحول الاختلاف السياسي إلى تنافس مشروع داخل نظام سياسي واحد، لا إلى انقسام بين سلطات ومؤسسات متوازية.

إن المعركة مع الاحتلال لا تجري في الميدان وحده، بل هي أيضًا معركة على الأرض، وعلى الرواية، وعلى القرار، وعلى قدرة الشعب الفلسطيني على حماية مؤسساته وحقوقه وتمثيله السياسي، وفي هذا السياق، فإن بناء المؤسسات وتجديد شرعيتها ليسا ترفاً سياسياً، بل جزء من أدوات الصمود الوطني وحماية المكتسبات وتعزيز القدرة على مواجهة الاحتلال وسياساته، ومن هنا، فإن الانتخابات يجب أن تشكل خطوة في مسار سياسي وطني أوسع، هدفه إنهاء الانقسام، وتوحيد المؤسسات، وتعزيز الشراكة السياسية، وإعادة الاعتبار لدور منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وتوفير إطار وطني جامع يستند إلى الإرادة الشعبية ويصون التعددية السياسية، كما أن احترام نتائج الانتخابات، أياً كانت، يمثل جزءاً أساسياً من احترام الإرادة الشعبية ومن حماية النظام الديمقراطي، فلا معنى للانتخابات إذا لم تكن نتائجها محل احترام والتزام، ولا يمكن بناء نظام سياسي مستقر إذا تحولت صناديق الاقتراع إلى مدخل جديد للصراع والانقسام.

إن المطلوب اليوم هو انتخابات تجدد الشرعية، وتعيد الاعتبار للمشاركة الشعبية، وتفتح الطريق أمام إنهاء الانقسام وإعادة توحيد النظام السياسي، وتحصّن القرار الوطني في مواجهة الاحتلال وكل محاولة لفرض مستقبل الشعب الفلسطيني من خارج إرادته، فالانتخابات ليست غاية في ذاتها، وإنما وسيلة لإعادة بناء الحياة السياسية على أسس وطنية وديمقراطية، وتعزيز وحدة الشعب والمؤسسات، وتوفير مقومات الصمود في مواجهة الاحتلال، وفي هذه المرحلة المفصلية، فإن الذهاب إلى الانتخابات، والاستعداد لها، وحماية مسارها، واحترام نتائجها، والعمل على إنجاحها، مسؤولية وطنية مشتركة، باعتبارها جزءاً من المعركة الوطنية، لأنها تتصل مباشرة بقدرتنا على حماية قرارنا الوطني، وصون مؤسساتنا، وإنهاء الانقسام، والحفاظ على وحدة قضيتنا ومشروعنا الوطني.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور